

جودة المحددات الاقتصادية والمؤسسية للتطور المالي بالجزائر

The quality of the economic and institutional determinants of financial development in Algeria

طارق خاطر¹ ، عمر طالب² ، أشرف الصوفي³ *

¹ جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، (الجزائر)، tarekhh07@yahoo.fr

² جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، (الجزائر)، amar.taleb@univ-batna.dz

³ جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، (الجزائر)، abosuliman1954@yahoo.com

تاريخ القبول: 2020-12-03

تاريخ الإرسال: 2020-11-01

Abstract

The economic and institutional components constitute prominent determinants in understanding the reasons that make the levels of financial development vary between countries or vary over time, as many classifications issued by international and regional organizations and bodies are used in order to judge the quality of the economic and institutional environment in which the system units are practiced. The financial role in financing the economy and especially technological development.

The results of the study regarding Algeria indicate a clear weakness in the economic and institutional environment in support of financial development and even economic activity in general, which would constitute a strong curb factor for efforts to advance the financial industry in Algeria and place restrictions on its impact on economic growth and development.

Keywords: Economic competitiveness; Economic growth; Financial development; Institutional environment.

JEL Classification Codes: E44, G23, O43, O44

ملخص

تشكل المكونات الاقتصادية والمؤسسية محددات بارزة في فهم الأسباب التي تجعل من مستويات التطور المالي تتفاوت بين البلدان أو تتباين عبر الزمن، إذ يتم اللجوء إلى العديد من التصنيفات التي تصدرها منظمات وهيئات دولية وإقليمية من أجل الحكم على جودة المحيط الاقتصادي والمؤسسي الذي تمارس من خلاله وحدات النظام المالي دورها في تمويل الاقتصاد والتطور التكنولوجي خاصة.

نتائج الدراسة بالنسبة للجزائر تشير إلى ضعف واضح في البيئة الاقتصادية والمؤسسية المساندة للتطور المالي وحتى النشاط الاقتصادي بشكل عام، الأمر الذي من شأنه أن يشكل عامل كبح قوي لجهود النهوض بالصناعة المالية في الجزائر ويضع قيودا على تأثيرها في النمو الاقتصادي وفي التنمية.

الكلمات المفتاحية: بيئة مؤسسية، تطور

مالي، نمو اقتصادي، تنافسية اقتصادية.

تصنيفات JEL : E44, G23, O43, O44

يطبع البيئة المعاصرة للعمل المصرفي والمالي تنافس محموم بين أطراف عديدة تعتمد إلى توظيف أحدث تقنيات المعلومات والاتصال كما تسودها أجواء تجديد مستمر لأدوات التعامل المالي، وتشارك مؤثرات الأداء والتنافس إلى جانب التطورات التنظيمية والرقابية التي تعيشها الصناعة المالية في إيجاد واقع مالي جديد ومتغير، تبرز في آفاقه قضايا وتحديات عديدة تواجه منظومة العمل المالي على الصعيدين المحلي والدولي.

في ضوء كل هذه التحولات تركز قدر كبير من البحث والاهتمام على تحليل المنافع التي يمكن أن تقدمها العولمة المالية في مقابل ما يمكن أن تشكله من مخاطر وتهديدات للنظم المالية والاقتصادية، ليس هذا فحسب، بل اهتم جانب كبير من هذه البحوث بمدى قدرة الأنظمة المالية المتطورة التي تستفيد من تطورات محيطها على تنشيط النمو والمساهمة المعتمدة في جهود التنمية الاقتصادية.

سواء بالنسبة للقطاع المصرفي أو الأسواق المالية أو لكليهما، كما جرى الاهتمام كذلك بالبحث عن الأسباب التي تجعل من مستويات التطور المالي تتفاوت بين البلدان أو تتباين عبر الزمن، وهو ما شكل محور عدد من الدراسات التي قدمت فرضيات مختلفة تستند إلى مبررات تاريخية، مؤسسية وقانونية، اقتصادية، هيكلية، وغيرها، والتي تمثل مدخلا رئيسيا في فهم العوامل التي تحفز تطور وتوسع النظم المالية والتي تجعل بعض هذه الأنظمة تزدهر أكثر من الأخرى.

وعليه فإن هذا البحث يسعى إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو مستوى جودة المكونات الاقتصادية والمؤسسية للتطور المالي بالجزائر؟

وستتم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال ثلاث عناصر يستعرض العنصر الأول منها المؤسسات كمحدد بارز للتطور المالي، في حين يناقش العنصر الثاني جودة المحيط الاقتصادي والاستثماري في الجزائر، أما المحور الثالث فيهتم بالدراسات التي ربطت بين التطور المؤسسي والتنمية المالية في الجزائر.

1. المؤسسات كمحددات للتطور المالي

إذا تمكن خبراء التنمية الاقتصادية من تحديد العوامل التي تجعل بعض النظم تكفل بشكل فعال وظيفة تمويل الاقتصاد فهذا سيساعد في فهم الاختلافات المسجلة في معدلات النمو على المدى الطويل بين الدول، وسيسمح برسم السياسات المناسبة المتبعة من أجل تحسين مستويات النشاط الاقتصادي، ونظرا لأهمية تحليل محددات التنمية المالية، فقد أحرقت العديد من الأبحاث حول العوامل الأساسية التي تسمح برفع كفاءة النظم المالية، حيث أبرزت معظم هذه الأبحاث دور النظام القانوني والمؤسسي في شرح مستويات تطور النظم المالية (Béji, 2009, p. 209).

وفقا لـ (North, 1990)، تتضمن المؤسسات كل أشكال القيود التي صممها البشر لتأطير التفاعلات البشرية، أو بعبارة أخرى فإنها الإطار الذي تحدث فيه التفاعلات البشرية. وعادة ما تصنف* المؤسسات ضمن أربع فئات هي (Kpodar, 2006, p. 15):

- المؤسسات القانونية التي تحدد نوع النظام القانوني، تعريف وتطبيق قواعد القانون، وخاصة حقوق الملكية.
- المؤسسات الاقتصادية التي تحدد مجموعة القواعد التي تحكم عملية الإنتاج، تخصيص وتوزيع السلع والخدمات، بما في ذلك القواعد المنظمة للأسواق.
- المؤسسات السياسية التي تتعلق بنوع النظام السياسي وقواعد الانتخابات.
- المؤسسات الاجتماعية التي تغطي عادة القواعد المتعلقة بالحصول على التعليم والصحة ونظام الضمان الاجتماعي.

* يقصد 'Douglass North' (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1993 وأحد أبرز الاقتصاديين المعاصرين في التحليل المؤسسي) بالمؤسسات كل أنواع القيود الرسمية (القوانين والداستاتير وحقوق الملكية) وغير الرسمية (العقوبات، المحظورات، العادات والتقاليد، قواعد السلوك)

المؤسسات القانونية والمؤسسات الاقتصادية هي التي تحدد النشاط المالي، وتحديدًا كل من قواعد القانون وفعالية تطبيقه (المؤسسات القانونية) من جهة، ونظام الاشراف والتنظيم المصرفي (المؤسسات الاقتصادية) من جهة ثانية.

مع ذلك، فإن تحديد الإطار المؤسساتي المناسب لتطوير القطاع المالي ليست بالمهمة السهلة، فهذه المؤسسات تستغرق عموماً وقتاً طويلاً لإقامتها، ويجب أن تتكيف مع الظروف التي تقام فيها، كما أن السلطات السياسية الموجودة في البلدان النامية غالباً ما تمنع إقامة هذه المؤسسات، خوفاً من فقدان نفوذها وقوتها، لذا يقترح بعض الاقتصاديين الانفتاح على العولمة من أجل التخفيف من نطاق السلطة السياسية وكذلك تيسير اعتماد المؤسسات الملائمة للتنمية (Béji, 2009, p. 210).

1.1. القواعد القانونية وفعالية تطبيق القانون

إن القيام بتبادل أو إنجاز عقد مالي يوجب توفر ثقة بما فيه الكفاية من وجهة نظر الدائن لأن حقوقه متعلقة بحيازة الأصل المالي، إذ يشدد (Hart, 1995) على الأهمية القصوى للحقوق المنصوص عليها في حيازة أصول مختلفة مثل الأسهم أو الديون، فحقوق المستثمرين تمنحهم القدرة على تأمين ربحية استثماراتهم، حيث تعطي أسهم الشركة الحق للمساهمين في إزالة مديري الشركة في حال كانت توزيعات أرباح الأسهم لا تصل إلى مستوى توقعاتهم، وبالمثل فإن الديون تحول للدائنين مثلاً الاستيلاء على الضمانات المرتبطة بالقروض في حالة عدم وفاء المؤسسة بالتزاماتها المالية، وبالتالي من دون هذه الحقوق فإن المستثمرين لن يقدموا على المشاركة بأموالهم وستجد الشركات صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل الخارجي (Kpodar, 2006, p. 15).

العامل الرئيسي الذي يخلق مصداقية معاملة مالية هو إمكانية الحصول على التعويض في حال فشل أحد المتعاقدين عن طريق القضاء، ومع ذلك فإن وجود القواعد القانونية المناسبة هو شرط ضروري ولكنه غير كاف، فالقانون ونوعية تطبيقه هما من المحددات الرئيسية لحقوق المستثمرين وللکیفية التي تتم بها

حماية هذه الحقوق حسب (La Porta, Lopez-De-Silanes, Shleifer, & Vishny, 1997)، وتختلف حماية حقوق الدائنين والمستثمرين وحماية حقوق الملكية الخاصة من بلد إلى آخر اعتمادا على نوعية المؤسسات، لذلك فإن نوعية المؤسسات ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطور المالي من خلال كل هذه العوامل (Kpodar, 2006, pp. 16-17)، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما الذي يحدد نوعية المؤسسات؟ وبالتالي ما الذي يحدد مستوى التنمية المالية؟

2.1 الإشراف والتنظيم المصرفي

تم اعتبار الإشراف والتنظيم المصرفي ولفترة طويلة في الأدبيات الاقتصادية كعوامل مهمة في الوقاية من الأزمات المصرفية، ومع نشر قاعدة بيانات (Barth, Caprio, & Levine, 2001) بشأن التنظيم والإشراف على البنوك في العالم، بدأ محور البحث حول العلاقة بين الإشراف المصرفي والتطور المالي يأخذ أهمية متزايدة، حيث يمكن في هذا الإطار التطرق إلى العناصر التالية (Kpodar, 2006, pp. 35-39): طبيعة واستقلال سلطة التنظيم، مدى صلاحيات وكالة الإشراف، القيود على النشاط المصرفي، التأمين على الودائع، الإطار المحاسبي.

2. ملامح المحيط الاقتصادي والاستثماري في الجزائر

يتم اللجوء إلى العديد من التصنيفات التي تصدرها منظمات وهيئات دولية وإقليمية من أجل الحكم على جودة المحيط الاقتصادي أو ما يعرف بمناخ الاستثمار في دولة معينة حيث "يعبر مناخ الاستثمار عن نتائج تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتخفيضه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون أخرى." (بوخاري، 2012، صفحة 43)

ويمكن القول بأن المناخ الاستثماري "يشير إلى مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع

نطاق أعمالها، ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية" (بن حسين ، 2009، صفحة 2)

وهناك من عرفه بأنه " مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجعه في توجيه استثماره إلى بلد دون آخر، ويبدو أن المناخ الاستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية بل يتجاوزها إلى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية السائدة في البلد المعني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكيل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للبلدان المضيفة (عطا الله، 2011، صفحة 12).

كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية أن المناخ الاستثماري "هو مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح لشركات الاستثمار خلق فرص العمل والتوسع وللسياسات وللسلوكيات الحكومية تأثيرا على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة الدولية لجذب الاستثمار" (البنك الدولي، 2005 ، صفحة 2).

وفيما يلي نستعرض ترتيب الجزائر في أهم المؤشرات المتعلقة بجودة المناخ الاستثماري:

1.2 مؤشر التنافسية العالمي

يبين هذا مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index) الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي منذ 2004 أن تنافسية الاقتصاد الجزائري قد تراجعت بشكل كبير من المرتبة 87 من أصل 142 يشملها الترتيب للفترة 2011-2012 (World Economic Forum, 2012) إلى المرتبة 110 من أصل 144 دولة في الفترة 2012-2013 (World Economic Forum, 2013).

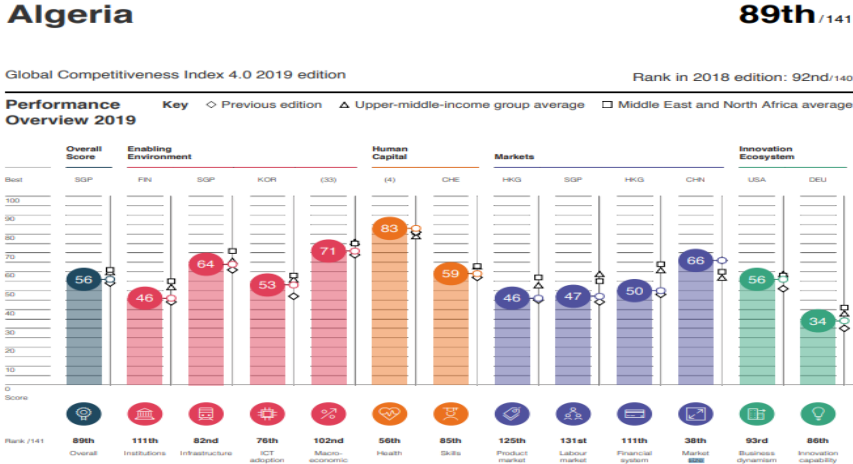
ويشير تقرير 2013-2014 إلى عودة التحسن نوعاً ما حيث احتل الاقتصاد الجزائري المرتبة 100 من بين 148 دولة (World Economic Forum, 2014)، في حين انتقل ترتيب الجزائر من المرتبة 92 سنة 2018 إلى المرتبة 89 سنة 2019 من إجمالي 141 دولة (World Economic Forum, 2019).

وفي نفس الترتيب لسنة 2019 حلت الأردن في المرتبة 70 والمغرب في المرتبة 75 وتونس في المرتبة 87 (World Economic Forum, 2019)، هذا المؤشر لازال يشير إلى الأداء المتواضع إن لم نقل الضعيف للاقتصاد الجزائري حسب أغلب مقاييسه، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل 1: ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2017



شكل 2: ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018



source: (Worl Economic Forum, 2019)

تشير المعطيات السابقة إلى أن ترتيب الجزائر يبقى جد منخفض رغم أنه شهد تحسنا طفيفا بثلاث مراتب بين سنتي 2018 و2019، حيث تحقق الجزائر في تقرير 2019 أحسن نتائجها في مؤشر حجم السوق '38'، والصحة '56'، وهي النتائج التي يقودها تحسن المؤشرات المرتبطة بمدخيل الجزائر من المحروقات وليس الكفاءة أو الابتكار.

في حين تحقق الجزائر أضعف النتائج في معايير: كفاءة سوق العمل '131' كفاءة سوق السلع '125' مؤشري المؤسسات والنظام المالي '111' لكليهما، حيث يلاحظ أن مؤشر المؤسسات والذي يضم عناصر مهمة من بين تلك التي حددتها النظريات كمحددات للتنمية المالية وربطت بين نوعيتها وقدرة التطور المالي على تحقيق الأثر الإيجابي على غرار: حقوق الملكية، استقلالية وكفاءة القضاء، ثقة الجمهور في السياسيين، حماية مصالح مساهمي الأقلية، وغيرها، فإنه لا يزال ضعيفا ويشير إلى رداءة البنية والمحيط المؤسسي، أما فيما يخص مؤشر تطور الأسواق المالية والذي يضم عناصر تقيس مدى توافر الخدمات المالية وسهولة الحصول على القروض وسلامة أوضاع البنوك ومدى القدرة على التمويل من

خلال البورصة وغيرها فإن الجزائر تحتل مراتب متأخرة وهو ما يوضح حجم تخلف النظام المصرفي وعدم وجود بورصة.

2.2 مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر هذا المؤشر عن معهد (Heritage Foundation) بالتعاون مع صحيفة (Wall Street Journal) منذ العام 1995 ويستخدم لقياس درجة التصييق الذي تمارسه الحكومة على الحرية الاقتصادية ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل السياسة التجارية وخاصة معدل التعريف الجمركية ووجود الحوافز غير الجمركية، ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة والهيكل الضريبي للأفراد والشركات، وحجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، والسياسة النقدية ومؤشر التضخم، وتدفق الاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع القطاع المصرفي والتمويل ومستوى الأجور والأسعار، وحقوق الملكية الفكرية، والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء، وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية (بوخاري، 2012، الصفحات 43-44).

جدول 1: مؤشر الحرية الاقتصادية

الترتيب	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	145	146	157	154	172	172	171
تونس	107	109	107	114	123	99	125
المغرب	90	103	89	85	86	86	75
الأردن	33	39	38	46	53	62	53
عدد الدول في الترتيب	185	186	186	186	186	186	180

Source : (The Heritage Foundation, 2019)

يتضح من خلال الجدول السابق أن ترتيب الجزائر المتأخر أصلاً قد شهد تراجعاً كبيراً خلال فترة التحليل من المرتبة 145 سنة 2013 إلى المرتبة 172 في سنتي 2017 و2018، بينما حلت الجزائر في المرتبة 171 سنة 2019 من مجموع 180 دولة شملها الترتيب، وهو ما يعكس تأخراً كبيراً في المؤشرات الفرعية التي تمت الإشارة لها آنفاً. بينما كان ترتيب الأردن هو الأفضل بالنسبة لدول المقارنة رغم التراجع الملحوظ له حيث حل الأردن في ترتيب سنة 2019 بالمرتبة 53.

3.2 مؤشر مدركات الفساد

بدأت منظمة الشفافية الدولية بإصداره منذ 1995، ويعتبر مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index) مؤشراً مركباً وعبارة عن مزيج من المسوحات والتقييمات التي تتناول المدى الإجمالي من الفساد في القطاع العام والعمل السياسي، حيث يعكس المؤشر درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض الشفافية وجهود محاربة الفساد ويجاوب المؤشر عبر مجموعة من المنتوجات ومصادر معلومات معتمدة لتحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد أهم المعوقات ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني (بوزيان، 2007، صفحة 125).

ويعتمد مؤشر مدركات الفساد مقياساً يبدأ بدرجة 0 (درجة عالية من الفساد المدرك) إلى درجة 100 (درجة دنيا من الفساد المدرك) بينما كان التنقيط في الفترة التي سبقت 2012 وفق سلم من 0 إلى 10 درجات.

جدول 2: مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2013-2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
35	35	33	34	36	36	36	مؤشر مدركات الفساد
106	105	112	108	88	100	94	ترتيب الجزائر عالميا
180	180	180	176	167	175	177	إجمالي البلدان المشمولة بالتقرير

Source: (Transparency International, 2019)

يعكس هذا المؤشر بالنسبة للجزائر تفشي الفساد وغياب الشفافية وسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل المصالح الخاصة، حيث نجد أن الجزائر تحقق مراتب جد متأخرة خلال سنوات التحليل، بينما حققت دول عربية مراتب متقدمة في 2019 تشير إلى أداء أفضل نسبيا في الحد من الفساد في أجهزتها الحكومية منها الإمارات '21' قطر '30' أما الأردن فحلت في المرتبة '60' و تونس في المرتبة '74' في حين حل المغرب في المرتبة '80' (Transparency International, 2019)

4.2 مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

نفس المنحى يأخذه أيضا تقييم المؤسسات الإقليمية للاقتصاد الجزائري، إذ جاء تصنيف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضمن تقريرها الصادر سنويا بعنوان 'مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار' ليؤكد تواضع ترتيب الجزائر قياسا بالمتوسطين العربي والعالمي.

وهو مقياس مركب يقيس مدى وجود إمكانات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 56 متغيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ضمن تصنيف يتراوح بين 1 و100 من الأفضل إلى الأسوأ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 7).

جدول 3: مؤشر جاذبية الاستثمار

الترتيب	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	81	81	83	83	83	84	84
تونس	55	55	61	65	68	69	68
المغرب	80	68	74	75	66	66	69
الأردن	62	66	64	64	65	65	70
قيمة المتوسط العالمي	45	45	45	46	46	47	46

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ائتمان الصادرات، 2019، صفحة 7)

جاء ترتيب الدول محل المقارنة متأخرا بالنسبة إلى قيمة المتوسط العالمي وبشكل خاص ترتيب الجزائر، أين حلت هذه الأخيرة في سنة 2019 بالمرتبة 84 عالميا، الأمر الذي يشير إلى محيط اقتصادي غير جذاب للمستثمرين.

5.2 تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

بعده البنك الدولي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) وقد شرع في إصداره منذ 2003 وفق خمس مجموعات من المؤشرات تتضمن ترتيب 133 بلدا في مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ليضم هذا المؤشر سنة 2014 مقاييس لـ 10 مجالات و189 بلدا، وقد تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2014 إلى 153 من بين 189 دولة برتبة واحدة عن ترتيب 2013 حيث حلت في المرتبة 152 من أصل 185 دولة، ليتراجع ترتيبها مجددا إلى المرتبة 166 سنة 2018 ثم المرتبة 157 سنة 2019 من مجموع 190 دولة (World Bank, Annual Reports 2013-2019)، وهي مرتبة متأخرة جدا عالميا وحتى في محيطها الإقليمي حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول 4: ممارسة الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2013-2019

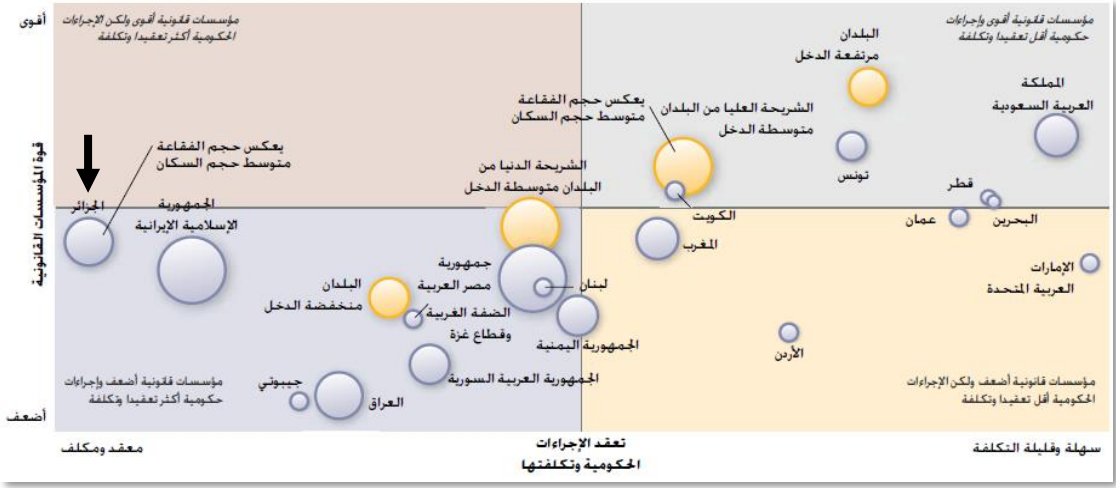
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
157	166	156	163	154	153	152	ترتيب الجزائر
80	88	77	74	60	51	50	تونس
60	69	68	75	71	87	97	المغرب
104	103	118	113	117	119	106	الأردن
190	190	190	189	189	189	185	عدد الدول في الترتيب

Source: (World Bank, 2019).

تحقق الجزائر نتائج ضعيفة في أغلب المؤشرات الـ 10 المشكلة لهذا المقياس مما يعكس ضعف الإصلاحات المؤسسية والإجرائية التي أدت إلى عدم توافر بيئة أكثر ملائمة لأنشطة الأعمال والافتقار إلى مؤسسات قانونية قوية فيما يخص الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، حيث ينظر للبيئة الإجرائية الفعالة على أنها عامل قوي في تعزيز أداء الاقتصاد.

وتقع الجزائر ضمن المربع الذي يشير إلى مؤسسات قانونية أضعف وإجراءات حكومية أكثر تعقيدا وتكلفة، على خلاف دول كالسعودية وتونس اللتان تحتلان موقعا متقدما على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال تبعا لامتلاكهما مؤسسات قانونية قوية تحمي حقوق الملكية وحقوق المستثمر مع وجود الإجراءات التنظيمية ذات الكفاءة، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل 2: ممارسة الأعمال في الدول العربية

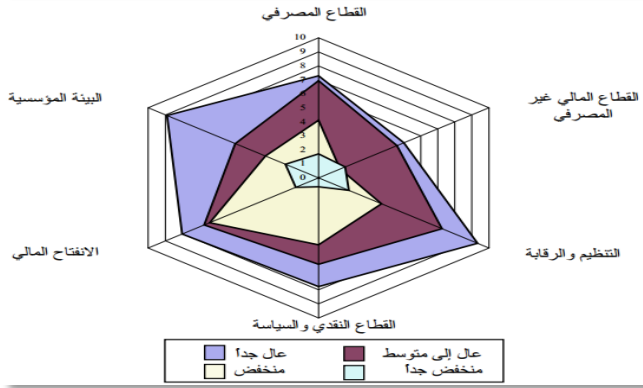


المصدر: (البنك الدولي، 2013، صفحة 12)

3. جودة المحددات المؤسسية للتطور المالي في الجزائر

بعد دراسة المؤشرات السابقة التي قدمت لنا صورة عن البيئة الاستثمارية والاقتصادية في الجزائر خصوصا تلك المتعلقة بالقطاع المالي، فإننا نستعرض فيما يلي دراسة عنيت بتحليل العلاقة بين محددات البيئة المؤسسية والتطور المالي لعدد من البلدان من بينها الجزائر، ففي دراسة (Creane, Goyal, Mobarak, & Sab, 2007) التي تناولت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تم بناء رقم قياسي شامل من خلال ستة أرقام قياسية مختلفة هي: القطاع المصرفي، القطاع المالي غير المصرفي، التنظيم والرقابة، السياسة النقدية، الانفتاح المالي، البيئة المؤسسية، كل مؤشر عبارة عن تركيبة لما يتراوح بين 4 و8 مؤشرات فرعية مختلفة تسمح بقياس الأوجه الفرعية لكل مقياس، وبالمحصلة فإن المقياس الشامل للتطور المالي يضم 35 مؤشرا مختلفا ويعمل كمقياس مجمع للتطور المالي ضمن فئات خمس (Creane, Goyal, Mobarak, & Sab, 2007, p. 501)، والشكل الموالي يقدم صورة لنتائج هذه الدراسة.

شكل 3: الرقم القياسي الشامل للتطور المالي في بلدان (MENA)



Source: (Creane, Goyal, Mobarak, & Sab , 2007, p. 501)

تحصلت الجزائر في هذه الدراسة على 3.5 نقطة للفترة 2001/2000 و 3.2 نقطة للفترة

2003/2002 ما جعلها تصنف ضمن المجال "المنخفض" للتطور المالي وفيما يلي بيان عناصر الرقم

القياسي للتطور المالي للجزائر ومجموعة بلدان المقارنة:

جدول 5: عناصر الرقم القياسي للتطور المالي

مستوى التطور المالي	البلد	الرقم القياسي للتطور المالي	القطاع المصرفي	القطاع المالي غير المصرفي	التنظيم والرقابة	القطاع النقدي والسياسة	الانفتاح المالي	البيئة المؤسسية
عال	الأردن	6.9	7.1	6.3	8.7	6.50	8.00	5.4
	الإمارات	6.6	7.9	5.00	6.7	5.8	8.00	5.9
	السعودية	6.4	7.8	3.3	8.00	6.4	8.00	4.2
متوسط	تونس	5.6	7.7	4.7	5.3	4.5	5.0	5.0
	المغرب	5.5	5.6	4.7	7.3	6.8	4.0	3.8
منخفض	الجزائر	3.2	2.5	3.0	3.5	4.4	4.0	2.3

المجال: عال جداً: أعلى من 7.5، مرتفع: 6.0-7.5، متوسط: 5.0-5.9، منخفض: 4.9-2.6، منخفض جداً: أقل من 2.5

Source: (Creane, Goyal, Mobarak, & Sab , 2007, p. 500)

وفي دراسة أخرى لـ (Béji, 2009) تقدم صورة مهمة لمدى تأثير البيئة المؤسساتية على التطور المالي لعشر دول من جنوب حوض المتوسط للفترة 1982-2005، هدفت هذه الدراسة لبحث تأثير فتح حساب رأس المال والتطور المؤسساتي والتفاعل بينهما على التنمية المالية، المتغير التابع هنا هو التطور المالي والمتغيرات التفسيرية هي درجة فتح حساب رأس المال (أو درجة التحرير المالي الخارجي)، التطور المؤسساتي (INS) ، التفاعل بين التطور المؤسساتي والانفتاح المالي الخارجي، بالإضافة لمتغيرات ضابطة (Béji, 2009, p. 247).

ومن أجل حساب عتبات التطور المؤسساتي (نقاط الانعطاف في العلاقة) والتي ابتداءً منها يصبح الانفتاح المالي معبرا عنه بفتح حساب رأس المال مفيدا للتطور المالي لدول جنوب المتوسط تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (DMC: Méthode des Doubles Moindres Carrés) ، حيث أن هذا الأسلوب مناسب لعلاج مشكلة التأثير الداخلي (Endogénéité) لمتغير واحد أو أكثر، كما أنه من أجل التحقق من متانة نتائج الانحدار تم تقدر المعادلات كذلك بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO: Méthode des Moindres Carrés Ordinaires) وطريقة العزوم المعممة (GMM: Méthode des Moments Généralisée)، بالإضافة إلى ذلك فإنه تم تقدير دوال أخرى في دراسة العلاقة السابقة من خلال تقسيم المتغير (INS)، حيث تم بناء مؤشرات جديدة والهدف من ذلك هو الأخذ بالاعتبار جوانب مؤسساتية أكثر تحديدا وأكثر ملائمة في دراسة التطور المالي (Béji, 2009, pp. 248-249 & 260) ، حيث جاءت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي:

* التطور المالي تم قياسه بالمتغيرات التالية: نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الائتمان المحلي الموزع من طرف القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الاحتياطيات السائلة البنكية إلى الأصول البنكية، نسبة الرسملة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
† التطور المؤسساتي والقانوني (INS) هو مقياس شامل للتنمية القانونية والمؤسساتية تم بناؤه انطلاقا من مؤشرات: مكافحة الفساد، الامتثال للقوانين، نوعية البيروقراطية، التوترات الاجتماعية (الائتية)، خطر التنصل من العقود (الحكومية)، خطر المصادرة من قبل الدولة.
‡ المتغيرات الضابطة تم قياسها بالمتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي للفرد من حيث تعادل القوة الشرائية، معدل التضخم، الانفتاح التجاري الخارجي.

جدول 6: حساب متوسط التطور المؤسسي بالمقارنة مع عتبة التأثير

عتبة التطور المؤسسي			متوسط التطور المؤسسي والقانوني (\overline{INS})	البلد
GMM	MCO	DMC		
1.55	1.583	1.624	1.452	الجزائر
			1.615	تونس
			1.604	المغرب
			1.614	الأردن
عتبة التطور المؤسسي			متوسط التطور المؤسسي ($\overline{ENFORCE}$)	البلد
GMM	MCO	DMC		
1.29	1.391	1.43	1.269	الجزائر
			1.429	تونس
			1.448	المغرب
			1.358	الأردن
عتبة التطور المؤسسي			متوسط التطور المؤسسي ($\overline{PROPERTY}$)	البلد
GMM	MCO	DMC		
1.039	1.141	1.209	1.181	الجزائر
			1.3	تونس
			1.307	المغرب
			1.34	الأردن
عتبة التطور المؤسسي			متوسط التطور المؤسسي (\overline{TRUST})	البلد
GMM	MCO	DMC		
0.164	0.215	-	0.112	الجزائر
			-	تونس
			0.18	المغرب
			0.247	الأردن

Source : (Béji, 2009, pp. 263 & 269-270)

تشير هذه النتائج إلى أن مستويات التطور المؤسسي لدى كل من الجزائر وتونس والمغرب والأردن

لا تصل إلى عتبة التطور المؤسسي الشامل (\overline{INS}) والمقدرة بـ 1.624 ما يعني أن انفتاحا ماليا كبيرا

قد يكون ضارا بالتطور المالي لهذه البلدان، وأن عليها تحسين نوعية بيئتها المؤسساتية من أجل تحقيق أثر إيجابي لعملية الانفتاح المالي، مع ذلك فإن كلا من تونس الأردن والمغرب تحقق قيمة قريبة من الحد الأدنى قياسا بالجزائر التي تحقق معدلا منخفضا يدل على ضعف جودة البيئة المؤسساتية والتي لا تساعد على دعم التطور المالي لنظامها.

كما أن تفكيك المؤشر الرئيسي يعطي نفس الصورة إجمالاً بالنسبة للجزائر حيث لا يحقق مستوى التطور المؤسساتي فيها أيا من عتبات التحول الخاصة بفعالية تطبيق القانون (ENFORCE) ♦، مؤشر حماية حقوق الدائنين (PROPERTY) ♦♦، رأس المال الاجتماعي (TRUST) ♦♦♦، ما يعني أن مستوى وخصائص التطور المؤسساتي لديها لا يسمح بظهور آثار إيجابية لانفتاح مالي متوقع على التطور المالي، بينما تحقق بقية بلدان المقارنة الثلاث نتائج أفضل بكثير إذ يتخطى المغرب عتبة التحول بالنسبة للمؤشر الأول وتحقق تونس قيمة قريبة جدا منها (1.43)، بينما تحقق الدول الثلاث مستوى يفوق عتبة المؤشر الثاني المتعلق بحماية حقوق الملكية (1.209)، كما يتجاوز مستوى رأس المال الاجتماعي في الأردن مستوى نقطة الانعطاف (0.215).

يتضح من هذه الدراسة أن الجزائر تسجل مستوى منخفض للتطور المالي قياسا بقية بلدان المقارنة، ويتوزع ضعف مستوى التطور المالي على كامل العناصر الستة، سيما القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي، وبشكل خاص البيئة المؤسساتية، بينما الدول التي حققت مستويات عالية من التطور المالي فقد كانت نتائجها الأفضل بشكل خاص في مجالات التنظيم والرقابة والانفتاح المالي.

♦ فعالية إنفاذ القانون (ENFORCE) هذا المتغير يقيم السلطة التشريعية أو فعالية تنفيذ القانون في الاقتصاد حيث أن قيم أعلى من هذا المؤشر المرجح تعني تشجيع الاستثمار وتطوير المعاملات المالية، وقد تم بناؤه خلال الفترة 1982-1997 انطلاقاً من المؤشرات التالية: الامتثال للقوانين، خطر المصادرة، خطر التنصل من العقود من قبل الحكومة، وخلال الفترة 1998-2000 انطلاقاً من: الامتثال للقوانين، ملف الاستثمار، أما خلال الفترة 2001-2005 فمن خلال مؤشر قوة القانون.

♦♦ مؤشر حماية حقوق الدائنين (PROPERTY) هو مؤشر لدرجة حماية حقوق الملكية الخاصة، تم بناؤه خلال الفترة 1982-1997 انطلاقاً من مؤشرات: السيطرة على الفساد، خطر المصادرة، خطر التنصل من العقود من قبل الحكومة، وخلال الفترة 1998-2005 انطلاقاً من: السيطرة على الفساد، ملف الاستثمار.

♦♦♦ رأس المال الاجتماعي (TRUST) يعطي هذا المؤشر تقييماً لمستوى الثقة في الاقتصاد، حيث تم توظيف مؤشر الثقة كمقدر لمستوى رأس المال الاجتماعي وقيم هذا المؤشر مأخوذة من قاعدة بيانات (World Values Survey).

تشير هذه النتائج عند ربطها بمحددات التطور المالي وعتبات التأثير إلى أن الجزائر تعاني من ضعف واضح في البيئة المؤسسية المساندة للتطور المالي وحتى النشاط الاقتصادي بشكل عام، الأمر الذي من شأنه أن يشكل عامل كبح قوي لجهود النهوض بالصناعة المالية في الجزائر ويضع قيودا على تأثيرها في النمو الاقتصادي وفي التنمية.

6. المراجع References

- Barth, J., Caprio, G., & Levine, R. (2001). The Regulation and Supervision of Banks Around the World: A New Database. *World Bank Policy Research Working Paper*(0006).
- Béji, S. (2009). Le Développement Financier pour les Pays du Sud De La Méditerranée A L'épreuve de la Mondialisation Financière. *Thèse Doctorat En Sciences Economiques*. Université Paris XIII-Nord, Paris.
- Creane, S., Goyal, R., Mobarak, M., & Sab , R. (2007). Measuring Financial Sector Development in the Middle East and North Africa : A New Database. *IMF Staff Papers*, 53(3).
- Hart, S. (1995). A Natural-Resource-Based View of the Firm. *The Academy of Management Review*, 20(4), pp. 986-1014. doi:10.2307/258963
- Kpodar, K. (2006). Développement financier, instabilité financière et croissance économique : implications pour la réduction de la pauvreté. *Thèse doctorat, Gestion et management*. Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand I.
- La Porta, R., Lopez-De-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (1997). Legal Determinants of External Finance. *The Journal of Finance*, 52(3). doi:10.2307/2329518
- North, D. (1990). Institutions and Institutional Change Institutions. *Economic performance*.

The Heritage Foundation. (2019). *Economic Freedom Index*. Retrieved from <https://www.heritage.org/index/ranking>

Transparency International. (2019). *Corruption Perceptions Index, Reports*.

World Economic Forum. (2019). *The Global Competitiveness Report*.

World Bank. (2019). *Doing Business, Annual Report*.

World Economic Forum. (2012). *The Global Competitiveness Report*.

World Economic Forum. (2013). *The Global Competitiveness Report*.

World Economic Forum. (2014). *The Global Competitiveness Report*.

البنك الدولي. (2005). تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، تقرير عن التنمية في العالم.

البنك الدولي. (2013). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013: إجراءات حكومية أكثر ذكاءً للمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ائتمان الصادرات. (2019). مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. الكويت.

عبد الباسط بوزيان. (2007). دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004. مذكرة مقدمة لنييل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية. كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف: غير منشورة.

عبد الحميد بوخاري. (2012). واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية. مجلة الباحث (10).

ماجد أحمد عطا الله. (2011). إدارة الاستثمار. الأردن، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

ناجي بن حسين. (2009). دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة (31).

The quality of the economic and institutional determinants of financial development in Algeria

Tarek Khater ^{1*}, Amar Telb ², Ashraf Alsoufi

¹ University of Batna1, Hadj Lakhdar, (Algeria), tarekhh07@yahoo.fr

² University of Batna1, Hadj Lakhdar, (Algeria), amar.taleb@univ-batna.dz

³ University of Batna1, Hadj Lakhdar, (Algeria), abosuliman1954@yahoo.com

Received: 01-11-2020	Accepted: 03-12-2020
<p>Abstract:</p> <p>The economic and institutional components constitute prominent determinants in understanding the reasons that make the levels of financial development vary between countries or vary over time, as many classifications issued by international and regional organizations and bodies are used in order to judge the quality of the economic and institutional environment in which the system units are practiced. The financial role in financing the economy and especially technological development.</p> <p>The results of the study regarding Algeria indicate a clear weakness in the economic and institutional environment in support of financial development and even economic activity in general, which would constitute a strong curb factor for efforts to advance the financial industry in Algeria and place restrictions on its impact on economic growth and development.</p>	<p>Keywords:</p> <p>Economic competitiveness; Economic growth; Financial development; Institutional environment.</p> <p>JEL Classification Codes: E44, G23, O43, O44</p>

* Corresponding author